

المحاضرة رقم 01: البنك الدولي

لا يخفى على أحد منا ما لعبه سوما يلعبه- البنك الدولي من دور هام في تنمية أقاليم الدول الضعيفة والمتضورة من الحروب، بل وحتى تقديم مساعدات مالية لدول متقدمة تكون في حاجة إلى بعض صور الإقراض، غير أن البنك الدولي بمؤسساته الخمسة يولي عناية أكبر للدول الفقيرة وتلك التي تكون في طور النمو، من خلال الإعانت المالية "المعتبرة!" التي يقدمها لهذه الدول، وتلك هي الغاية-أو على الأقل الغاية الظاهرة- من إنشاء هذا الصندوق.

هذا، وتعتبر نشأة البنك الدولي مماثلة لنشأة تأسيسه صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)، بحيث كان "مؤتمر بريتون وودز" بمثابة شهادة ميلاد البنك، حيث عُقد هذا المؤتمر في ولاية نيويورك الأمريكية سنة 1944، وبدأ البنك عمله سنة 1947، وقد طرأت على البنك الدولي منذ نشأته إلى غاية كتابة هذه الأسطر العديد من التطورات والتغيرات عن طريق التعديلات المتواترة التي مست أحكامه، بإيعاز وضغط من الدول المتقدمة حتى يخدم البنك مصالحها الاستثمارية.

تجدر الإشارة إلى أن البنك العالمي يعتمد في سيره وعمله على المساهمات المالية للدول، لذا تشارك الدول العضوة فيه بحصص معينة، كل حسب قدرتها المالية، وبذالك تتحدد قوتها التصووية وتأثيرها في قرارات البنك، ولا شك أن الدول المتقدمة تحظى بحصة الأسد في رأس المال الدولي بمؤسساته الخمسة. وقد حُدد رأس المال الدولي بـ 10 ملايين دولار حين تأسيسه مع إمكانية رفع رأس المال في أجل لاحق "المادة الثانية (2) من الإتفاق الأساسي للبنك"، وقد ارتفع رأس المال إلى 21 مليار دولار سنة 1953.

إن مساهمات الدول في رأس المال في البنك يدفع جزء منها ذهبا وعملة صعبة والأخرى بالعملة الوطنية، وإلى جانب مساهمات الدول الأعضاء يحصل البنك الدولي على موارد مالية من خلال بيع السندات¹ التي يصدرها أو التي يضمنها أو التي استثمر فيها جزءا من موارده المالية، وتزداد هذه

¹ وهي تلك السندات التي يصدرها البنك الدولي للإنشاء والتعمير لجمع الأموال لأعضائه وهي سندات ممتازة تتداول في أسواق رأس المال، و تستحق الدفع بعملات متعددة "World Bank Bonds"

الأخيرة نتيجة دفع المدينين لقروضهم للبنك والفوائد الناجمة عنها. فضلاً عن ذلك، فإن البنك العالمي يمتلك القدرة على الإقتراض من كل بلد عضو مباشرة وبعملته، بعد موافقة البلد المعنى، وتتمتع أموال البنك الدولي وقروضه بالحماية ضد تخفيض قيمة العملة وهي مضمونة في مواجهة التقلبات التي يمكن أن تطرأ عليها، عن طريق تغطية ذلك التخفيض من طرف البلد المعنى.

يحسن التبيه أن إدارة البنك الدولي وتسويقه يخضع لأجهزة مختصة تشرف على تنظيمه وضبط برامج تمويله وعمليات إقراضه، من أهمها:

1/ مجلس المحافظين:

يعد مجلس المحافظين أعلى جهاز داخل البنك العالمي، بحيث يتكون من ممثل ونائب لكل بلد عضو، ويعقد اجتماعاته مرة في السنة، إذ يقوم بالتصديق على التقرير السنوي للبنك والحسابات، وقد حددت المادة الخامسة (5) من الإنفاق الأساسي اختصاصات هذا المجلس.

2/ مجلس المديرين التنفيذيين:

يتكون مجلس المديرين من عشرين (20) مديرًا، ستة (6) منهم يتم تعيينهم من طرف البلدان الستة التي تمتلك أكبر قدر من أسهم البنك، وأربعة عشر (14) الباقى ينتخبهم مجلس المحافظين ليتمثل كل واحد منهم بلداً أو مجموعة بلدان تنتهي إلى أقاليم جغرافية متقاربة. ويتم التصويت في مجلس المديرين تبعاً لحجم مساهمات الدولة أو الدول التي ينوب عنها المدير، بحيث تن المادة الخامسة (5) من الإنفاق الأساسي، أن لكل دولة عضو 250 صوتاً بحكم عضويتها، مضافة إليها صوت واحد لكل سهم تملكه الدولة العضو من رأس مال البنك.

3/ رئيس البنك الدولي:

يسهر رئيس البنك الدولي على تسيير شؤون البنك اليومية، فضلاً عن تقديم توصيات لمجلس المديرين بخصوص منح القروض وتنفيذ سياسة مجموعة مؤسسات البنك الدولي، وكذا رئاسة الجمعية الدولية للتنمية ورئيس هيئة التمويل الدولية.

أ/ علام. ب